المحاضرة الاولى

I. الاستراتيجية المفهوم والإطار العام:

ترجع الجذور التاريخية لمصطلح الاستراتيجية إلى العهد الإغريقي؛ حيث كانت الكلمة اليونانية سترا توس، أو سترات يجوس، وتعني "فن الجنرال" أو "أساليب القائد العسكري، أما في العصر الحديث فقد أصبح المصطلح يستخدم في الجمع ما بين العقلانية والواقعية في إدارة العمليات الحربية خارج حقل نظر العدو وتخطيطه، فقد كان كارل فون **كلاوزفيتش** – أبو الاستراتيجية الألماني– يعتبرها منظورًا متعدد الالتزامات حتى نهاية الحرب، وتستلزم تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية متوافقة مع العمليات العسكرية؛ حيث ذكر أن الاستراتيجية هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وهو يصف من خلال التعريف الطريقة المثلى لخوض الحروب بالربط بين العمليات العسكرية في الزمان والمكان؛ لتحقيق حالة متفوقة تعجز أي قوة معادية حتى لو لجأت إلى وسائل أخرى من تغيير سير المعركة، وبالتالي تكييفها مع الأهداف المرجوة من الحرب.

أولاً: مفهوم الاستراتيجية

ثانياً: نشأة مصطلح الاستراتيجية، وتطوره

ثالثاً: الإطار العام للاستراتيجية

رابعاً: نماذج الاستراتيجية

خامساً: أهداف الاستراتيجية

سادساً: وسائل الاستراتيجية

سابعاً: سمات الاستراتيجية

أولاً: مفهوم الاستراتيجية

إن دائرة الاختلاف قد اتسعت في تصور حقيقة الاستراتيجية، وهناك سبعة تعريفات لفلاسفة السياسية في الشرق والغرب حيث:

تعرف الاستراتيجية من **الناحية اللغوية** بأنها **خطة أو سبيل للعمل، والذي يتعلق بجانب عمل يمثل أهمية دائمة للمنظمة كلها**، وبطبيعة الحال؛ فإن هذا المفهوم ال يعكس المضمون العلمي للاستراتيجية؛ حيث لا يمكن دائما

تحديد تلك الأعمال ذات الأهمية الدائمة للمنظمة كلها، وعليه فقد ازداد الاهتمام بتحديد مفهوم الاستراتيجية؛ بحيث يمكن أن تساعد في تطبيقها، واستخدامها من قبل القائمين على ممارسة العمليات الإدارية للمنظمة، ووفقًا لوجهة النظر هذه؛ فإن الاستراتيجية هي خطط المنظمة وأنشطتها التي يتم وضعها بطريقة تضمن إيجاد درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وبكفاءة عالية.

وعرفها **كلاوزفيتس** في كتابه فن الحرب بأنها **"استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب واستخدام هذا المصطلح لوصف الطريقة المثلى لخوض الحروب بواسطة الربط بين العمليات العسكرية في الزمان والمكان؛ بحيث تتمكن القوة المتحاربة من تحقيق حالة متفوقة لا تتيح للقوة المعادية اللجوء إلى وسائل تمكنها من تغيير سير القتال، وعند ذاك يصبح من الممكن إرغام القوة المعادية على التكييف مع الأهداف المتوخاة من الحرب.**

وقد عرف **نابليون** الاستراتيجية بأنها **فن استخدام الوقت والمكان في الحروب العسكرية**، أما **اندري بوفر André Beaufre** الفرنسي فقد عرفها بأنها **فن توظيف القوات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية للسياسة**، وعرفه على أنه **فن وفعل تضافر القوة لبلوغ أهداف سياسية؛ أي تجادل الإرادات لتوظيف القوة في حل الصراعات.**

وقد أُخذ على هذا التعريف مآخذ كثيرة، إذ ذكر المحللون أن هذا التعريف خلط بين مسؤوليات السلطات العليا في الدولة، وعمل القادة العسكريين، مع أن الاستراتيجية عمل من أعمال السلطات العليا، فهذه السلطات هي التي ترسم الاستراتيجية في مختلف ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بشكل تؤلف خطة شاملة وكلًا لا يتجزأ، ومع ذلك فإنه إذا أخذنا تعريف **كلاوزفيتس** الآنف الذكر في مجاليه الزماني والمكاني، يمكن آنذاك أن نتوصل إلى الصيغة الإدراكية لهذا المصطلح.

وقد وجد آخرون أن هذا التعريف شدد على المعارك والاشتباك، وأنه لا ينفتح على الاتجاهات الأخرى التي توصل إلى الأهداف، ثم إن ربط الاستراتيجية بهدف الحرب لا يعطى فرصة لربط الاستراتيجية بالسياسة، التي هي أوسع من الحرب بلا شك.

فضلاً عن ذلك؛ فإن هذا التعريف لا يدلنا على الفوارق بين مسؤوليات أفرع مختلفة من الدولة ونشاطاتها، فالاشتباك من مهمات القوات المسلحة، وادارة الاشتباك من مسؤوليات القيادات العسكرية في المقام الأول، وإذا أخذنا الاستراتيجية من جانبها الأوسع، وهو ما يجب أن يكون عليه الأمر؛ فإن الاستراتيجية أولاً وآخراً من مسؤولية السلطة العليا في الدولة، كما يقر بها دستورها، وأن الاستراتيجية كما عرفها **كلاوزفيتس** تدعو إلى البحث عن المعركة؛ لتدمير العدو، فهي السبيل إلى تحطيم قوة العدو، ونزع إرادته.

وينبغي النظر إلى هذا التعريف، والقصور الوارد فيه، ليس من مستوى الإدراك السائد حالياً؛ بل من البيئة الفكرية التي تولَد فيها؛ حيث إنه لم يكن في فترة الحروب البروسية التي دعت **كلاوزفيتس** إلى وضع تعريفه

هذا؛ ليستوي مع مفهوم استراتيجية الاستخدام العسكري الذي يعني توظيف الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب الذي قد يتغير بين كسر إرادة الخصم على القتال، أو دحر جيوشه، أو السيطرة على أقلية العدو، أو جزء منه، أو تحرير جزء محتل من الإقليم الوطني.

إن مفهوم الاستراتيجية محصور في استراتيجية القرار الحاسم، أو الدفع حتى الحد الأقصى، فالحرب عمل عنيف يصعد حتى الحد الأقصى، ويجب أن ينتهي دائماً بسحق العدو واطاحته، أي الحرب المطلقة، ومن هنا حصر الاستراتيجية بمفهوم تحقيق الهدف النهائي للحرب، وهو سحق العدو ماديًا، أو تجريده من السلاح، ولكن هذا الشكل من الاستراتيجية لا يغطى الحالات كلها، فاستراتيجية بعض حروب التحرير مثلاً لا تستهدف سحق القوات الرئيسية للعدو في المعركة، وتجريده من السلاح، وانما استخدام المعارك، والنضال السياسي، والرأي العام العالمي، والأزمة الداخلية للعدو.

أما **فون مولتكه Von Moltke**، فقد عرف الاستراتيجية بأنها "**إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الحد المطلوب"، وفي هذا التعريف يبدو واضحاً أن الدولة التي تضع سياسة الحرب العليا تحدد للقائد هدفها السياسي، ويقتصر عمل هذا القائد على ملاءمة الوسائط العسكرية التي تضعها الدولة تحت تصرفه؛ بما يحقق هذا الهدف، فعندما تجد الدولة أنها عاجزة عن تحقيق هدفها السياسي بالوسائط التي تملكها، تلجأ إلى وسائل أخرى، والى استراتيجية أخرى ذات أهداف محددة.**

يتمثل الاختلاف بين تعريف كل من **كلاوزفيتس** و**مولتكه** للاستراتيجية في ثلاثة فروق جوهرية كما يلي:

أ–التعريف الأول يركز على أن جوهر الاستراتيجية هو السعي إلى المعارك الحاسمة؛ للقضاء على جيش العدو، وتحطيم إمكاناته، في حين لا يرى التعريف الثاني ضرورةً لدخول القائد معارك حاسمةً؛ لتحطيم جيوش العدو كعنصر جوهري في الاستراتيجية. بل إن ذلك يمكن أن يتم بتعطيل العدو، وتحطيم معنوياته، ومراكز اتصاله، وتمويته، وتفادي الاشتباك معه.

ب–التعريف الأول يركز على استخدامات الاستراتيجية في وقت الحرب، أما التعريف الثاني فيرى أن الاستراتيجية تهتم بما هو قبل الحرب أيضاً، فأحياناً نجد أن القائد العسكري قد يتمكن من تحقيق أهداف الحرب دون إطلاق رصاصة واحدة، على سبيل المثال في حال استطاع إقناع العدو بالتفوق المطلق عليه، وبحتمية كسب الحرب إذا قامت المعركة.

ج–التعريف الأول يركز على استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، بينما لا يهتم التعريف الثاني بالقوة فقط، وانما يهتم بالسلام الذي سيتبع الحرب أيضًا.

وبهذا؛ فإن **مولتكه** أشاع فهمًا أوسع للاستراتيجية؛ إذ حدد مهمة القيادة السياسية في الدولة بأنها هي التي ترسم الهدف من الحرب أولاً، ومن ثم تضع بين يدي القائد معلومة، عند ذلك تبدأ مهمة القائد،

فيصوغ استراتيجيته، بمعنى أنها إجراء الملاءمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد؛ لتحقيق الغرض المقصود.

ولهذا فقط ربط **مولتكه** ربطاً صائباً بين هدف السياسة، وما هو في وسع السياسة أن تؤمنه من وسائط لبلوغ ذلك الهدف؛ إذ ليس من الواجب أن تكون الوسائط العسكرية فقط هي العوامل المعول عليها، فالدول التي تعتمد سياستها على الحرب إنما تعسكر سياستها، أو ترى في الخيار العسكري خياراً أكثر ترجيحاً من غيره، في أن العكس هو الصحيح في الاستراتيجية المعاصرة.

كما عرف **ليدل هارت Liddell Hart** الاستراتيجية، وقد ربطها بالمجالات العسكرية، على أنها: **فن توزيع الموارد العسكرية، وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة**، وهو لم يكتف بهذا الحد؛ بل أشار إلى مفهوم أعم يقوم على مختلف الآليات التي تحكم استخدام القوة العسكرية جنباً إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية والسياسية والنفسية.

ويؤكد **ليدل هارت** هنا أن على الاستراتيجية العليا أن تقدر الإمكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية وتضاعفها؛ بقصد دعم الوحدات المقاتلة، علاوة على دعم القوى المعنوية؛ أن أهمية تقوية إرادة الرجال وشخصيتهم تعادل أهمية الحصول على القدرة المادية.

وتتولى الاستراتيجية العليا أيضا تنظيم الأدوار، وتوزيعها بين مختلف مرافق المجتمع، وعلينا أن ندرك علاوة على ذلك، أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الاستراتيجية العليا التي تدخل في حسابها قوة الضغط المالي، أو السياسي، أو الدبلوماسي، أو التجاري، أو المعنوي، وكلها عوامل مهمة؛ لإضعاف إرادة الخصم. وذلك يتحقق من خلال ما يسمى **المناورة بالجهد**، التي تتضمن إزعاج الخصم بصورة متواصلة ومستمرة، وابقاءه في حالة نشاط متواصل بشكل يهدد فيه بصورة مستمرة أهدافه الحيوية، ونقاطه الضعيفة، وهو ما يحتاج إلى قوى معنوية عالية للوصول إلى الغاية المطلوبة.

فللقيم المعنوية في كل صراع أهمية أساسية، فهي تدخل فيه في كل لحظة، وكما قال **كلاوزفيتس**، تستطيع الهزيمة تحطيم المعنويات ورعايتها مهمة من مهمات السياسة القومية العليا في كل بلد، ويمكن للقوى المعنوية كالقوى المادية أن تضمحل وتذوب مع الزمن؛ بسبب خطأ ترتكبه الحكومة، أو خطأ ترتكبه القيادة بحق المواطنين، وترتبط المعنويات إلى حد كبير بالجهد الذي تبذله الدولة في المجال الداخلي لبناء المجتمع، وبناء المواطن الحر الأبي، وفي مجال تنمية فضائل الرجولة والشهامة لدى الشعب.

أما **الموسوعة** السياسية فتعرف الاستراتيجية في إطارها الشامل المرتبط بالسياسة الخارجية والعامة للدولة؛ بغية تحقيق أهدافها، وهي " **علم وضع الخطط العامة المدروسة بفن وبعناية، والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام المواد، بمختلف أشكال الثروة والقوة، وذلك لتحقيق الأهداف الكبرى أمة**" .

هذا التعريف يتلاءم مع أبسط معاني الاستراتيجية التي تعني الخطة العامة؛ لتحقيق الأهداف القومية عن طريق تسخير المصادر القومية؛ أي أن هناك ثالثة أبعاد للاستراتيجية، هي الأهداف –الفرص، والمصادر –الوسائل، والخطط التي تربط ما بين الأهداف والوسائل.

وهنا يأتي **لينين Vladimir Ilitch Lénine** ليقول: **إن الاستراتيجية الصائبة هي التي تؤجل العمليات حتى يصل الانحلال المعنوي لدى الخصم إلى الحد الذي يجعل الضربة القاضية ممكنةً وسهلة.**

وبهذا تصبح **الحروب السياسية هي آخر الحلول السياسية لحل الأزمة.**

إن رأي **لينين** هنا هو الدعوة إلى الركون إلى وسائل عديدة في حوزة الدولة تعيننا على إعداد الساحة للعمل الفعلي أولاً، من ثم توظيف الوسائل العسكرية، ومما لا ريب فيه أن إعداد الساحة يستدعى كافة المسالك، والقدرات الميسورة للدولة، ويتعلق بهذا مدى مهارة منظومة اتخاذ القرار في الدولة في تطوير العوامل المتشعبة والمختلفة التي ينبغي توجيهها؛ للوصول إلى المرحلة التي يمكن معها القيام بالعمل الحاسم.

إن تجارب الحرب العالمية الثانية، وسياسات الحرب الباردة، وكفاح شعوب المستعمرات من أجل الحرية والاستقلال، كل ذلك قاد إلى أن تكون الاستراتيجية الراهنة ذات صلة بالسياسة بصورة أوثق؛ أي أنه لا تقتصر الاستراتيجية على الحرب، أو على الوسائل العسكرية، ولذلك فإن **الجنرال أندريه بوفر** يأخذ الاستراتيجية إلى السياسة مباشرة، ويؤكد أن في السياسة لا توجد أدوات عسكرية فقط؛ كما أن هذه الأدوات ليس هي الأجدى أو الأصوب في جميع الحالات، وعليه؛ فإن للسياسة سبلاً أخرى ينبغي أن تهتم بها الاستراتيجية، فقال: إنها "**فن استخدام القدرة للوصول إلى هدف السياسة".**

وهو بذلك ينفتح على التعريف انفتاحاً عاماً إلى مسافات أبعد مما جاء عند ليدل هارت، وريمون أرون، فالقوة عند أندريه بوفر ال تتقيد بالوسائل العسكرية، وانما هي شاملة تندرج فيها المقومات السياسية والدبلوماسية، والمعطيات الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والنفسية، والدعاية والإعلام، فالقوة هنا تأخذ بمعنى جانبي القدرة)القوة المادية والقوة المعنوية(، ثم إن تعريف بوفر يعفينا من أن نكون أسرى المعركة التي كان يطالب بها **كلاوزفيتس**، وحتى تعريف **ليدل هارت** لا يبتعد كثيراً عن المعركة ما دام يشدد على الوسائط العسكرية، فالمعركة باقية لديه سوى أنه كان يرى أن التاريخ كان دائماً إلى جانب أولئك الذين أعفوا أنفسهم من معارك مباشرة، واختاروا معارك غير مباشرة، معنويةً أو ماديةً.

الاستراتيجية عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة، وتنبع سياسة بلد ما من الفلسفة السائدة فيه، ويمكننا اعتبار ما يدعى الغاية الوطنية دافعاً مؤثرا وحاسمًا في صوغ الاستراتيجية؛ إذ تقدم الغاية الوطنية القومية هنا الإطار العقائدي لصوغ الاستراتيجية، وهكذا يتعلق مصير الشخص بالفلسفة التي يختارها بنفسه، والاستراتيجية التي يستخدمها لتحقيق أنصار هذه الفلسفة، وفيها تكمن عقيدة المجتمع أو الدولة. وبغض النظر عن إفصاح الدولة عن عقيدتها أم لا، فليس هناك دولة من دون نظام ذي عقيدة، ولنقل: إن له وجهةً معينةً، فحتى النظم التي تعلن أنها ليست عقائدية الأسس هي بصورة أو بأخرى عقائدية من حيث النظام العقائدي عدم العقيدة، وفي العقائد تتمثل الأهداف الوطنية، أو الأغراض العامة للدولة، وهي أغراض قد تكون آنيةً أو مرحليةً أو بعيدةً من المنظور المستقبلي، وتعطي العقيدة لسياسة النظام شرعيةً فكريةً يؤمن بها، وقد لا يؤمن بها الآخرون وتزوده بقدر من الإيمان السياسي، وقد يصبح الشعب مناصراً لتلك السياسة، ومستعدًا لتحمل تكاليف تحقيقها، وهكذا تنشد الاستراتيجية العامة الوصول إلى أغراض السياسة الأساسية.

إن مفهوم الاستراتيجية قد أخذ أبعاداً عميقة في الفهم والإدراك، تجاوزت الفهم اللفظي للمصطلح، وأصبحت تعنى الفكر والممارسة، والتطبيق العلمي في الوقت ذاته، ومن هنا كان **التخطيط الاستراتيجي هو عملية التطبيق الواعي للواجبات والنشاطات الشاملة للدولة مستقبلا، والمتمثلة في أهداف معينة محددة في مختلف المجالات، مع تثبيت الأدوات والأساليب والسياسات اللازمة لتنفيذها؛ لغرض تحقيق أهداف مختلفة بأقل تكلفة مادية وزمنية ممكنة، وهو عملية تشكل وحدة متكاملة من إعداد وتطبيق، ومتابعة وتنفيذ.**

وبذلك يمكن القول: إن الاستراتيجية في مفهومها تقوم على ثلاثة بنود أساسية:

البند الأول: ينطوي على تعريف دقيق ومحدد لمجموعة **المصالح الوطنية** في النسق الدولي.

البند الثاني: مجموعة **التهديدات** الكامنة والمحتملة والقائمة التي يمكن أن تؤثر على المصالح الوطنية.

البند الثالث: **الوسائل الواجب استعمالها** لتحقيق المصالح والغايات الوطنية من جهة، ومجابهة التهديدات التي تستهدف هذه المصالح من جهة أخرى، وان الوسائل التي تسعى الاستراتيجية لتعبئتها لا تتوقف على القوة العسكرية؛ بل تعمل على توظيف متكامل منهجي لعناصر القوتين الصلبة والمرنة في السياسة الدولية.

إذاً يمكن القول: **إن الاستراتيجية هي الوسائل الممكنة والمتاحة التي تساهم في تحقيق المصالح والأهداف السياسية، والتي لا تتوقف عند حد معين؛ بل أهداف مترابطة ومتتابعة تحقق في مجملها الهدف العام لسياسة، وتمتد لفترات زمنية بحيث تصبح السياسة المتبعة استمراراً للاستراتيجية بوسائل متعددة تدور بين القوتين الصلبة أو المرنة، أو بين الحرب والدبلوماسية.**

التعريف الإجرائي للاستراتيجية:

هي خطة عامة على المدى الزمني القصير والمتوسط والبعيد تهدف لتعزيز نقاط القوة المادية والمعنوية، واستثمارها، ومعالجة نقاط الضعف وتجاوزها في جميع الجوانب العسكرية، والسياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعالمية داخليًا

وخارجيًا وذلك عبر استغلال كل الوسائل المتاحة وصولا لتحقيق الأهداف السامية، سواء في السلم أو الحرب من ذوي الاختصاص في القيادة العامة للمجتمع.